E

# الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/1998/73
22 June 1998
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

## المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الدورة الموضوعية لعام ١٩٩٨
نيويورك، ٦-٣١ تموز/يوليه ١٩٩٨
البند ٦ من جدول الأعمال المؤقت*

**التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان للمؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة للأمم المتحدة**

**بيان الالتزام الصادر عن لجنة التنسيق الإدارية بالعمل من أجل القضاء على الفقر**

١ - يؤكد الرؤساء التنفيذيون لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة مجددا أن القضاء على الفقر ـ وهو أحد المواضيع الرئيسية في المؤتمرات العالمية الحديثة ـ هو التزام دولي مهم وهدف أساسي لمنظومة الأمم المتحدة. وهم يلزمون أنفسهم مجتمعين بالاضطلاع بجهد متجدد من أجل تنسيق النهج المتعلقة بالسياسة العامة وإعطاء زخم جديد للإجراءات التعاونية من جانب مؤسسات الأمم المتحدة ووكالاتها في هذا المجال الحاسم.

التحدي

٢ - ليس ثمة أمر تتجلى فيه المفارقة التي يعيشها العالم الآن بمثل ما تتجلى في ديناميات العولمة، التي تجلب في الوقت نفسه، إمكانات غير عادية ومخاطر جمة. فمن جهة، لم يحدث من قبل قط أن أحرز هذا الكم الهائل الذي في مثل هذه الفترة الزمنية القصيرة بتحرير مئات الملايين من قبضة الفقر. ومن جهة أخرى، مازال هناك ما يربو على بليون شخص يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم، ونحو ثلاثة بلايين شخص يعيشون على أقل من دولارين في اليوم.

٣ - وتؤكد اللجنة أن الفقر أساسا هو حرمان من الاختيارات والفرص، يمثل انتهاكا لقيمة الإنسان. وهو يعني الافتقار الى القدرة الأساسية على المشاركة الفعالة في المجتمع. وهو يعني عدم وجود الغذاء والملبس الكافي للأسرة، وعدم وجود المدرسة أو العيادة التي يذهبون إليها، وعدم وجود الأرض التي يزرعون فيها ما يحتاجونه من غذاء أو العمل الذي يتكسبون منه عيشهم. وعدم إمكانية الحصول على ائتمان. وهو يعني عدم الأمن، وعوز الأفراد والأسر المعيشية والمجتمعات واستبعادهم. وهو يعني التعرض للعنف، التي غالبا ما تعني العيش في بيئة هامشية أو هشة، دون فرصة للوصول إلى المياه النظيفة والمرافق الصحية.

* E/1998/100.



020798 020798 98-18149

٤ - والرؤساء التنفيذيون مقتنعون بأن هذا الوضع غير مقبول، لأن العالم تتوفر فيه الموارد والقدرة على القضاء على الفقر المطلق إذا أراد ذلك. وهم يرون في البيئة العالمية الحالية فرصة حقيقية لإحداث تحسن نوعي في الظروف المعيشية للغالبية العظمى من الفقراء الذين يعيشون على هذا الكوكب. وهم يطالبون المجتمع العالمي بأن يغتنم هذه الفرصة التاريخية من أجل تحقيق عالم أفضل. كما أنهم يعيدون التأكيد على أن ثمة التزاما على منظومة الأمم المتحدة بتعبئة إرادة المجتمع الدولي من أجل تحقيق هذا الهدف.

٥ - وتدرك اللجنة أن الفقر ظاهرة عالمية. وإن انتشاره في البلدان النامية يؤثر أيضا على المجتمعات الصناعية كما أنه يتزايد في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة تحول. ويجب مجابهته بجميع أشكاله. وتقع المسؤولية الأساسية في هذا الصدد سواء على الصعيد الوطني أو الدولي، على الدول الأعضاء. ويتمثل التحدي في الإمساك بزمام قوى التكامل العالمي وليس في الهروب منها. وفي الوقت نفسه، يجب تفادي مخاطر الاستقطاب الاقتصادي والاستبعاد الاجتماعي وتزايد فجوة الفوارق الاجتماعية. وحماية حق الجميع في التمتع بالحد الأدنى من مستوى المعيشة يمثل وضعا اقتصاديا جيدا لأن الاستثمار في الفقراء، بمن فيهم النساء والأطفال، هو أفضل ضمان لتحقيق النمو الدائم وزيادة الإنتاجية في المستقبل. إن القضاء على الفقر يعد الآن شرط لا غنى عنه من أجل تحقيق سلام دائم. وبدون المشاركة الكاملة والفعالة للفقراء في النمو العالمي، لن يتحقق النجاح في مواجهة تحدى السلام والتنمية.

٦ - وتدرك اللجنة أن الفقر ظاهرة متعددة الأبعاد وأن التحدي المتمثل في القضاء عليها هو تحد ضخم ومعقد. ويجب مجابهة الفقر بكل أبعاده. ولا سبيل الى القضاء على الفقر إلا ببناء الشراكات واستثمار الموارد اللازمة حتى تكون فعالة، ولا سيما على المستوى القطري. ويجب على منظومة الأمم المتحدة ألا تقتصر على توحيد جهودها فحسب بل يتعين عليها أيضا أن تضطلع بدور داعم وحفاز في تعبئة الطاقات والموارد لجميع الجهات الإنمائية الفاعلة ـ الحكومات، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، والمانحون، وقبل هؤلاء جميعا الفقراء أنفسهم ـ لشن حملة من أجل القضاء على الفقر. والرؤساء التنفيذيون يقطعون التزاما على أنفسهم ببذل هذا الجهد فرادى ومجتمعين في جميع أنحاء منظومة الأمم المتحدة.

٧ - وتسلم اللجنة بأن التعليم وبناء القدرات يمثلان قوة دافعة مشتركة للتنمية، لأنهما أساس أي عملية تمكين، فردية أو جماعية.

٨ - وتؤكد اللجنة أن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة قضيتان رئيسيتان شاملتان لقطاعات عديدة ويجب أن تحظيا باهتمام دائم في عملية مجابهة الفقر. والتقدم في هذا المجال، وفي المقام الأول من خلال التعليم، يعني في الكثير من الحالات تقدما لغالبية الفقراء. ففي البلدان النامية، توجد غالبية كبيرة من الفقراء في المناطق الريفية وتعتمد أساسا على الزراعة في تكسب عيشها وفي العمل. ومن بين الفقراء، تسهم النساء والأطفال إسهاما مهما في إنتاج الأغذية وفي دخل الأسر المعيشية، إلا أنهم غالبا ما يكونون ضحايا الفقر. ولضمان النجاح، فإن استراتيجية القضاء على الفقر يجب أن تعالج قضايا الجنس بدراسة التأثير التفاضلي للسياسات والبرامج على الرجال والنساء وعلى البالغين والأطفال. وينبغي لهذه السياسات

والبرامج تمكين المرأة لكفالة وصولها إلى فرص الحصول على دخل، بما في ذلك المناطق الريفية والقطاع غير النظامي كما يجب أن تضمن تعميم وصول الخدمات الاجتماعية الأساسية أيضا، ولا سيما للأطفال.

٩ - وتشير اللجنة إلى أن المجتمع الدولي قد وضع لنفسه مجموعة من الأهداف الإنمائية المتداخلة، التي تعالج، مجتمعة، التحدي الرئيسي وهو القضاء على الفقر. وتشمل هذه الأهداف إحداث تخفيضات في الفقر الناجم عن قلة الدخل، ومعدل وفيات الأطفال، والوفيات المرتبطة بالولادة، وسوء التغذية عند الأطفال، فضلا عن تحسين معدلات الأجل المتوقع وإمكانية الوصول الى الخدمات الاجتماعية الأساسية، ولا سيما بين النساء. وتوفر هذه الأهداف أساسا متينا يتيح لجميع الشركاء في التنمية تنظيم الموارد اللازمة وشن حملة عالمية ضد الفقر.

عناصر استراتيجية مشتركة

١٠ - تدعو اللجنة الى التصدي للفقر على جبهة عريضة، بمشاركة كاملة من الحكومات وسائر العناصر الإنمائية المؤثرة في المجتمع. ويجب أن يصمم هذا الجهد بحيث يلائم الظروف الوطنية والمحلية وأن ينسق على أساس تقييمات واقعية دقيقة لاحتياجات الفقراء.

١١ - وتؤكد اللجنة أنه لا يمكن القضاء على الفقر إلا في ظل حكم يتسم بالشفافية والمسؤولية على جميع المستويات. وتطبيق النظام الديمقراطي وتوفير الحماية المعززة لحقوق الإنسان عنصران أساسيان للحكم السليم. ويعني الحكم السليم أيضا وجود توازن بين عمل الدولة، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني والمجتمعات المحلية ذاتها. وهي تدعو إلى تمكين الفقراء ومشاركتهم وإسهامهم بصورة نشطة في استراتيجيات الحد من الفقر، وإلى تحسين وصول الفقراء إلى مؤسسات تعمل بصورة جيدة، مثل النظم السياسية والقضائية، التي تضمن حقوق الناس.

١٢ - وتؤكد اللجنة أنه لا يمكن تحقيق أي تخفيض مستدام في الفقر في العالم النامي إلا من خلال التنمية الاقتصادية المعجلة والمستمرة. ولا يمكن أن يتحقق ذلك إلا إذا اتبعت الحكومات سياسات اقتصادية شاملة سليمة وقامت بإصلاحات الاقتصادية اللازمة للموازنة بين النمو والاستثمارات الاجتماعية. ذلك أن سياسات التنمية الصناعية المستدامة التي تؤدي إلى تحسين القدرة على المنافسة في نفس الوقت الذي توفر فيه الحماية للبيئة وتخلق فرص عمل منتج تمثل عنصرا مهما لأي إطار سليم للسياسة العامة. وقد بينت الأحداث الأخيرة في شرق آسيا الدور البالغ الحساسية للمؤسسات المالية والشركات الخاضعة للمساءلة في المحافظة على توازنات الاقتصادات الشاملة. وتدعو اللجنة المجتمع الدولي إلى تقديم الدعم الكامل للبلدان التي تنتهج سياسات سليمة وتقوم بإصلاحات.

١٣ - وتسلّم اللجنة بأن النمو، رغم أنه ضروري، ليس كافيا لتحقيق تخفيض سريع في الفقر. وينبغي أن يكون النمو قائما على العمالة المكثفة التي تحقق المساواة وتنصف الفقراء. وينبغي أن يعزز النمو بسياسات سليمة لتحقيق العدالة الاجتماعية وعلاج الفوارق الاجتماعية. فطابع النمو ونمطه يحددان في النهاية تأثيره

على حياة الفقراء. والنمو الذي يخدم مصلحة الفقراء يحتاج إلى التنمية الريفية وخلق فرص عمل وإتاحة الوصول إلى العلم والتكنولوجيا. وهو يستلزم وجود سياسات سليمة للتسعير وبيئة مواتية للقطاع الخاص والاستثمار في إقامة وصيانة الهياكل الأساسية التي تحتاجها المجتمعات الفقيرة. غير أنه من الضروري للعمل في مكافحة الفقر أن يتجاوز العوامل الاقتصادية والبيئة المواتية. فهو يتطلب اتخاذ تدابير خاصة لزيادة إمكانية وصول الفقراء إلى الأصول المنتجة، بما في ذلك الأراضي والائتمان، وجعلهم عناصر مؤثرة اقتصاديا واجتماعيا ومدنيا.

١٤ - وتلاحظ اللجنة الصلات بين الضغوط السكانية، والموارد الطبيعية، والأمن الغذائي، والمرض والفقر، وتؤكد أنه يتعين معالجة هذه العوامل كعنصر أساسي لاستراتيجيات التنمية المستدامة. ويؤكد الرؤساء التنفيذيون أن النمو المستدام الذي يخدم مصلحة الفقراء يتطلب وجود سياسات بيئية سليمة كما يتطلب في أحيان كثيرة اتخاذ تدابير لتجديد قاعدة الموارد التي يعتمد عليها الفقراء في كسب عيشهم. ومن المهم ضمان إمكانية وصول الفقراء إلى التكنولوجيات التي تحقق وفورات في الموارد والطاقة وإلى الثقافة البيئية.

١٥ - وتتيح التنمية للناس فرصة لانتشال أنفسهم من الفقر. والتنمية البشرية تمكنهم من بناء قدراتهم التي تتيح لهم ذلك، على أن التجربة بينت أن الفقراء لا تتاح لهم الفرصة غالبا في الوصول إلى المأوى والخدمات الاجتماعية الأساسية، مثل الخدمات الصحية بما فيها خدمات الصحة الإنجابية، والإصحاح، وإمدادات المياه، والتعليم والتدريب. وحتى عندما تتاح لهم هذه الخدمات، فإنها تكون ذات نوعية متدنية؛ من الضروري إذن لتمكين الفقراء من التخلص من الفقر إيجاد استراتيجيات متكاملة للتمكين، وبناء القدرات، وتوفير المساعدة الهادفة وإيلاء الاهتمام لقضايا الإنصاف.

١٦ - ومن الضروري التشجيع على إيجاد بيئة جزئية مواتية، في المناطق الريفية والحضرية على السواء، تساعد الفقراء على رفع انتاجيتهم ودخلهم وتمكنهم من الوصول إلى الأصول والتكنولوجيات والهياكل الأساسية والأسواق العادلة. ومن شأن هذه البيئة أن تساعد الفقراء أنفسهم على أن يصبحوا عناصر فاعلة في القضاء على الفقر.

١٧ - أحد الأهداف الأساسية إذن هو إيجاد طريقة لإشراك الفقراء إشراكا تاما في تصميم استراتيجيات مناهضة للفقر وتزويدهم بالخدمات التي تلبي احتياجاتهم، بما في ذلك الاحتياجات الخاصة للفئات الضعيفة، مثل النساء غير المتزوجات اللائي يعشن بمفردهن، والأطفال، والمهاجرين، والمعوقين، وكبار السن. وينبغي تخصيص أموال عامة كافية للخدمات التي تفيد الفقراء، وذلك على أساس فهم سليم لظروفهم. غير أن الإنفاق العام وحده لا يكفي: يجب أن تتوفر القدرة المؤسسية على إدارة وإنجاز الخدمات بفعالية لأفقر الفئات. والاعتراف بأهمية الدور الذي تنهض به الجهات الراعية الخاصة وغير الحكومية ومشاركة الفقراء ومجتمعاتهم. والرؤساء التنفيذيون مصممون على أن تقوم منظماتهم بتقديم الدعم الكامل للجهود التي تبذلها البلدان من أجل بناء هذه القدرة المؤسسية.

١٨ - وحتى في ظل أفضل الظروف. هناك مخاطر عديدة يمكن أن تدمر حياة الفقراء والفئات الضعيفة. فالكوارث الطبيعية (مثل الجفاف والفيضانات) والحروب والصدمات الاقتصادية والأوبئة (مثل فيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة البشرية المكتسب) يمكن أن تصيب الفقراء بخسائر فادحة - خسائر في الوظائف والدخول والأصول. ويجب أن يكون المجتمع مستعدا لتوفير شبكات آمان في مثل هذه الظروف، بما في ذلك برامج توفير التوظيف وإدرار الدخل، والمساعدة الاجتماعية، والدعم الموجّه لكبار السن والمعوقين، وبرامج تقديم المساعدة للمشردين داخليا ونقل الأغذية. وكما أن القضاء على الفقر هو منع تكرار حدوثه فهو أيضا، وبنفس القدر، القضاء على ظواهره القائمة. وتبقى الأمم المتحدة ملتزمة بدعم الجهود الوطنية لتحقيق هذه الغايات.

١٩ - وتؤكد اللجنة أن التمكين والمشاركة ورأس المال الاجتماعي هي وسائل مهمة للعمل ضد الفقر وهي أيضا غايات في حد ذاتها. فتعزيز وتعبئة رأس المال الاجتماعي يتطلبان تغييرات في السياسة العامة والمؤسسات لدعم تمكين الفقراء وتحقيق تمتعهم الكامل بحقوقهم كمواطنين. ويتطلب ذلك تغييرات تعزز النهوض بالمرأة والفئات الهامشية سياسيا واجتماعيا واقتصاديا. وقد يتطلب الأمر برامج خاصة لتلبية احتياجات الفئات المستبعدة كالسكان الأصليين والسكان الذين يعيشون في مناطق نائية واللاجئين. ويجب على المجتمع أن يستجيب لهذا التحدي من أجل تحقيق الدمج. وتطلب اللجنة إلى جميع البلدان المراعاة الكاملة لهذه الاحتياجات في استراتيجياتها الإنمائية الوطنية، وتعرب عن تصميمها على تقديم الدعم الكامل لهذه الاستراتيجيات بغية تحقيق التنمية والسلام عن طريق مجابهة الأسباب الجذرية للفقر.

إيجاد بيئة دولية داعمة

٢٠ - تؤكد اللجنة أن من الضروري توفير مجال متكافئ في العلاقات الاقتصادية الدولية مع التأكيد على توفير فرص الوصول الاقتصادي إلى الفقراء. ويتطلب هذا إيجاد سياسات وظروف تمكن البلدان النامية، وخصوصا أقل البلدان نموا، من الاستفادة من الفرص التي تتيحها العولمة في مجال التجارة والاستثمار ونقل التكنولوجيا.

٢١ - والرؤساء التنفيذيون قلقون للغاية إزاء مخاطر زيادة تهميش أفقر البلدان والمناطق، ولا سيما أفريقيا. وهم يطلبون إلى المجتمع الدولي أن يوفر كل مساعدة ممكنة إلى أضعف أفراده لتمكينهم من الاندماج بنجاح في الاقتصاد العالمي. ويتطلب ذلك أيضا اعتماد نهج خلاقة لإدارة الديون، وتخفيفها والحد منها، من أجل تحرير الموارد التي تحتاجها البلدان الفقيرة لمكافحة الفقر. كما يجب تحسين تدفق ونوعية المساعدة الإنمائية الرسمية.

قياس التأثير والمتابعة

٢٢ - تسلم اللجنة بأن من الضروري لنجاح أي حملة لمكافحة الفقر أن تكون قادرة على إثبات قدرتها على التأثير. وفهم ديناميات وأبعاد الفقر والضعف يتطلب قياسا ورصدا مستمرين. ويتطلب عملية تعلم تقوم على اكتساب المعلومات والخبرات وتبادلها. ولن يتحقق النجاح في هذا الأمر إلا إذا نفذ بمشاركة

جميع الفئات المتأثرة. والرؤساء التنفيذيون مقتنعون بأن المساءلة والشفافية والإدماج على جميع المستويات تمثل جزءا لا يتجزأ من تحقيق القضاء الشامل على الفقر.

٢٣ - وتؤكد اللجنة مجددا أن كل مؤسسة من مؤسسات المنظومة ملتزمة ليس بتعزيز إجراءاتها فحسب، ولكن أيضا بالعمل مع الآخرين من أجل مكافحة الفقر بجميع أشكاله. وتدرك اللجنة أن التأثير الإجمالي للمنظومة على الفقر يتمثل في الأعمال التي تقوم بها فرادى المنظمات. ويتفق الرؤساء التنفيذيون في العمل معا خلال الشهور المقبلة من أجل التعرف على مجالات العمل المشترك وبناء شراكات فيما بين المنظمات المعنية من أجل متابعة الأهداف المشتركة في تلك المجالات. وفي النهاية فإن مقياس نجاحنا سيتمثل فيما يطرأ على حياة الفقراء من تحسينات ملموسة ودائمة.

- - - - -